

الفرق الإدارية المتخصصة (SAS) أي دور لها في المحتشدات؟

أ/محمد شمبازي

جامعة محمد لمين دباغين-سطينف02-

ملخص:

يبحث هذا المقال في موضوع الفرق الإدارية المتخصصة، المعروفة اختصارا بعبارة (SAS)، وهي وحدات ذات طبيعة مزدوجة (مدنية، عسكرية)، أنشئت في بداية الثورة لتجسيد إستراتيجية الحرب المضادة، بعد أن خسر الجيش الفرنسي مناطق واسعة من الريف الجزائري لصالح جيش وجبهة التحرير الوطني. هذه الفرق التي ظهرت بموجب القرار الصادر في 26 سبتمبر 1955، مثلت رأس الحربة في إستراتيجية العزل والتجميع لسكانة الريف، كما كان لها الدور الأساسي في الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية داخل المحتشدات.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، المحتشدات، الفرق الإدارية المختصة، (SAS)، (Jacques Soustelle)، الحرب المضادة .

Résumé :

Ce présent article examine le rôle des sections administratives spécialisées (SAS) dans les camps de regroupement en Algérie. Ces camps, créés entre 1956 et 1962 par l'armée française, s'inscrivent dans la volonté de contrôler les populations rurales. Cette stratégie avait pour but de couper l'ALN de ses assises et, de placer les populations regroupées sous l'influence psychologique et la propagande de l'armée.

L'arrêté du 26 septembre 1955 a donné naissance aux SAS. Leur nombre augmente considérablement, en passant de 30 en septembre 1955 à 520 en juillet 1957, et à 688 en mai 1961. Ce sont

ces sections qui furent le fer de lance dans le plan de pacification, avec trois missions :

- une mission administrative, qui consiste à administrer massivement et rapidement le pays .
- une mission politique, qui consiste à établir le contact avec les populations, en assurant un rôle social et économique .
- une mission militaire, qui le plus souvent l'emportera sur les autres fonctions, en raison de la forte implication des officiers des SAS dans le quotidien des indigènes.

Ces officiers assistent l'armée dans la tâche de pacification, voir même la participation dans les opérations militaires.

مقدمة:

اندلعت الثورة الجزائرية كما هو معلوم في الفاتح من نوفمبر 1954، ولم يمض وقت طويل على ذلك حتى أدركت السلطات الفرنسية مدى العلاقة القائمة بين نشاط الثوار وساكنة مناطق اندلاعها، فرغم اتهامها لقوى خارجية (الكتلة الشرقية، مصر) فإنها كانت على يقين تام بوجود احتضان لهذا النشاط الثوري من جانب السكان، كما أدركت نفس هذه السلطات أن ما سهل مهمة الرعي الأول من الثوار في إيجاد قاعدة شعبية لمساعدتهم الثوري، إنما هو غياب التنمية وغياب الإدارة الفرنسية في مناطق واسعة من الريف الجزائري. وعليه كان بعث جهاز الفرق الإدارية المختصة (SAS) ليملاً الفراغ الإداري في المناطق الريفية، ومحسن من ظروف معيشة ساكنها، ولكن أيضاً وهو الأهم ليقوم بتنفيذ عقيدة الحرب المضادة (la guerre contre révolutionnaire) التي تسمح بعزل السكان ومراقبتهم والتقرب منهم، ومحاولة تغيير مواقفهم عن طريق العمل البسيكولوجي، خاصة وأن تجربة حرب الهند الصينية مازالت ماثلة في الأذهان. وقد وجدت هذه الفرق في مراكز التجميع (المحتشدات) الأجواء المناسبة لتنفيذ هذه الإستراتيجية. فما هي المهام التي وكلت لهذا الجهاز في مراكز التجميع؟ وهل اقتصر دورها على الخدمات الاجتماعية؟ وما هي المهمات السياسية والعسكرية غير المعلنة التي أنيطت بها وهل نجحت في تحقيق كل أهدافها؟

هذا ما سنحاول تجليته من خلال هذا المقال، معتمدين على العديد من المصادر والمراجع المتوفرة لدينا ومركزين على المنهج التحليلي لما له من أهمية في استنباط الأحكام وتعليلها، والمنهج الإحصائي والمقارن بحكم تنوع المصادر واعتماد بعض المعطيات الإحصائية.

ظروف نشأة الفرق الإدارية المتخصصة:

بعد اندلاع الثورة بوقت وجيز، شرعت بعض الشخصيات الفرنسية العسكرية والمدنية تدق ناقوس الخطر، وتلمح في لقاءاتها وتقاريرها إلى بعض الصعوبات والاختلالات التي تكتنف العمل العسكري في الميدان، على غرار ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، وافتقار المؤسسة العسكرية لضباط مختصين في الشؤون الأهلية، وأيضاً غياب المعلومات اللازمة لإنجاح المجهود الحربي. وهذا ما ذهب إليه كل من الجنرال (Spillman) والجنرال (Cherrière)، الذي ألح في أحد تقاريره على ضرورة الاستعانة بضباط الشؤون الأهلية العاملين بالمغرب الأقصى، وضرورة إنشاء مكاتب عسكرية مختصة في الاستعلامات، تقوم بمهمة التنسيق بين المصالح المدنية ونظيرتها العسكرية في أدنى درجات السلم الإداري (البلديات)¹.

في هذا الوقت بالذات، تم تعيين (Jacques Soustelle) حاكماً عاماً في الجزائر بتاريخ 26 جانفي 1955، هذا الأخير وصل إلى الجزائر في 15 فيفري من السنة ذاتها، وأحاط نفسه بشخصيات تحمل أفكاراً لا تبتعد عن تلك التي يؤمن بها، كعائلة الاحتماح (Germaine Tillion)² والعقيد (Constans) الضابط السابق في الهند الصينية، والرائد (Vincent Monteil) ضابط الشؤون الأهلية. ولاستكشاف الأوضاع على أرض الواقع، قام (Soustelle) بزيارة ميدانية إلى منطقة الأوراس موطن الانتفاضة، بدأها بباتنة ثم مشونش وأريس فخنشلة وتبسة، وختمها بالقبائل وإقليم الجزائر³.

وخلال زيارته هذه، لاحظ المعني جملة من العوائق التي تؤثر بشكل جدي على كل مجهود سياسي وعسكري تضطلع به مؤسسات الدولة الفرنسية، يأتي على رأسها عامل اختفاء الخدمات الأساسية وغياب الإدارة الفرنسية، وضعف تأثيرها على شرائح واسعة من الريف الجزائري، وذلك بسبب شساعة مساحة البلديات المختلطة التي أقرها قانون عام 1875 في المناطق ذات الكثافة الأوربية البسيطة، وكان قانون عام 1947 قد ألغى هذه البلديات نظرياً، لكنها عملياً استمرت في الوجود، بل تمددت مساحتها

1-CalaudPaillat, dossiers secret de l'Algérie (1954-1985), presse de la cité, Paris,1967,pp,98-99.

Jacques Soustelle-2 : شغل منصب الحاكم العام في الجزائر من فيفري 55 إلى فيفري 56.

3-Gregor Mathias, les sections administratives spécialisées en Algérie, Editions L'Harmattan, 1998, p21.

وتضخمت مهامها بشكل لا يتناسب مع عدد الموظفين الإداريين القائمين عليها¹. يضاف إلى ذلك استثناء الفساد في أوساط القيادات الأهلية الملحقة بمهذ البلديات، وانزوائها في المدن مع الكثير من المصالح الإدارية والخدماتية بسبب حالة الأمن التي فرضتها الثورة². والعائق الأكبر الثاني الذي وقف عليه (Soustelle) كان قلة مردود الحملات العسكرية التي ينفذها قادة الجيش الفرنسي في مناطق الانتفاضة، وارجع ذلك إلى غياب المعلومات الاستخباراتية اللازمة لإنجاح المهام الحربية، وهذا بدوره يعود إلى انقطاع حبل الوصال بين الأهالي الجزائريين والإدارة الفرنسية. وكتبهذه الخصوص: " بأن الوضع هو ثمرة تراكم الأخطاء منذ مطلع القرن ومنذ الحرب الأخيرة، إلغاء المكاتب العربية والتوقف عن توظيف المزيد من الإداريين"³.

بعد هذه الزيارة، أي في ربيع سنة 1955، ازداد سعي الثورة في منطقة الأوراس، وأصبح لزاما على (Soustelle) الانتقال إلى الفعل، وتنفيذ ما كان يعتقد بأنه صائبا، فأنشأ قيادة موحدة مدنية وعسكرية لمنطقة الأوراس، وألزم بها الجنرال (Parlange) وذلك في أبريل 1955. هذا التعيين سمح للقائد الجديد بفرض سلطته على الأجهزة المدنية القائمة بالإقليم (دوائر، مسيرين إداريين، جهاز الأمن) وكذلك الوحدات القتالية. ورغم حداثة التجربة فإن (Soustelle) أصر على مواصلتها، فأصدر مرسوما بتاريخ 5 سبتمبر 1955، أنشأ بموجبه مصلحة النشاط الإداري والاقتصادي (SAAE)⁴، ثم مصلحة الشؤون الأهلية (AA)⁵ في 26 سبتمبر من نفس السنة. هذا الجهاز وُكل بمهمة معالجة الفراغ الإداري القائم في المناطق الريفية وتنفيذ إصلاحات اجتماعية مستعجلة لصالح ساكنته، وهكذا كانت الانطلاقة الأولى لما يسمى بمصلحة الفرق الإدارية المتخصصة (SAS)⁶.

التركيبية البشرية لفرق (SAS):

1- على سبيل المثال كانت البلدية المختلطة لاريس تتربع على مساحة 25000 كلم². انظر: p, 1971, Historia Magazino, n°197.
12.

2-Gregor Mathias ,op , cit, p, 21.

3- ib.id, p, 22.

4-SAAE : Service de l'action administrative et économique.

5-AA : Affaires algériennes.

6-NouaraOmouri, les sections administratives spécialisées et les sciences sociales in militaire et guérilla dans la guerre d'Algérie, Editions complexes, 2001, pp,384-385.

ظهرت فرق (SAS) بصفة رسمية بموجب قرار صدر في 26 سبتمبر 1955 مثلما سبقت الإشارة، ونشر في الجريدة الرسمية في الثلاثين منه، وخلال السنوات اللاحقة توالى القرارات والمراسيم التي وسعت أو عدلت في الطبيعة القانونية لهذه المكاتب، كالمرسوم الصادر في 8 جويلية 1957 الذي يعطي صفة ضابط الشرطة القضائية لضابط هذه المكاتب، والمرسوم رقم 59/1019 الصادر بتاريخ 4 سبتمبر 1959 الذي رتب هؤلاء ضمن السلم الإداري كواسطة بين نائب الوالي ومسؤول البلدية¹. ويتم تجنيد ضباط هذه الفرق ومساعدتهم من ضمن ضباط سابقين محترفين في المؤسسة العسكرية الفرنسية، أو من عناصر الخدمة الإجبارية. وذلك وفق عقد مدته تتراوح بين 6 أشهر و3 سنوات قابلة للتجديد، يبدي خلالها المخدم إرادة تامة وجاهزية دائمة للعمل في هذا الجهاز، مقابل 31660 فرنك². ورغم إغراءات هذا الراتب فإن الانخراط الإرادي لم يكن بالعدد الذي يغطي الحاجة المتزايدة لهذه المكاتب، فتلجأ السلطات المخولة استثنائيا إلى التحويل التلقائي للضباط وضباط الصف بالمهنة إلى هذا الجهاز.

يتألف الطاقم البشري للمكتب الواحد من (ضابط، ضابط مساعد، 3 ملحقين للشؤون الأهلية، محاسب، مترجم، ملحقين بجهاز الاتصال، طبيب، معلم، منشط) وفرقة شبه عسكرية من حوالي 30 فرد يعرفون بالمخازنية. إلا أن هذا الطاقم يتغير من حيث تركيبته البشرية تبعا لعوامل عديدة، كالظروف الأمنية السائدة في الإقليم، شساعة الإقليم، التعداد السكاني وغيرها، ويشرف المكتب الواحد على مجموعة سكانية يتراوح تعدادها ما بين 2000 و4000 نسمة ضمن إقليم جغرافي مساحته ما بين 150 و250 كلم²، وفي حالات استثنائية يفوق هذا العدد وهذه المساحة بكثير، فمثلا مكتب (SAS) واحد في مقر البلدية المختلطة (عين يوسف) عمالة (المدية) يشرف على شؤون ساكنة بتعداد 40000 نسمة³.

ونظرا للمهام المتشعبة التي أسندت لهذا الجهاز فإن الضباط العاملين به يخضعون الى نوعين من التكوين:

- تكوين طويل المدى يستغرق سنة كاملة، يتحصل من خلاله المتكون على معارف إدارية وشيء من اللغة العربية والأمازيغية، مع تسطير خرجات ميدانية من حين لآخر.

1-Gregor Mathias, op, cit, p, 29.

-Ib.id, p, 302

3-ib.id, pp, 41-42

- تكوين قصير المدى لا تتعدى مدته الشهر، يُحضر فيه المترشح للعمل الجماعي في هذا السلك.

ورغم الجهود المبذول في مجال التكوين، فقد ظل ضعف التحكم في اللغة العربية والأمازيغية هو العقبة الأساسية التي تواجه المنتسبين إلى هذا الجهاز، حيث تؤكد بعض الإحصائيات أن 15% فقط من ضباط الفرق الإدارية المختصة يعرفون اللغة العربية أو الأمازيغية، و50% فقط يمكنهم مراقبة المترجم أثناء أداء مهمته. وعليه فنصف هؤلاء الضباط لا تتوفر لهم الوسيلة التي تمكنهم من التواصل مع الأهالي الجزائريين، وهي المهمة الأساسية التي أنشئ من أجلها هذا الجهاز، يضاف إلى ذلك قلة التجربة ومحدودية الطاقم البشري، حيث تفيد إحصائيات سنة 1960 بأن ثلثهم فقط كان من العسكريين بالمهنة والثلثين من ضباط الاحتياط ممن لا تتوفر لهم التجربة الكافية¹.

عند مغادرته لمنصب الحاكم العام بالجزائر، ترك (Soustelle) وراءه 192 مكتب (SAS)، وفي عهد خليفته (Lacoste) الذي نصب وزيرا مقيما في فيفري 1956، تسارعت عملية نشر هذا النوع من المكاتب بعد أن أصبحت رأس الحرية في إستراتيجية إعادة فرض الأمن. وهكذا تضاعف عددها بمرور الوقت وتوازيا مع سياسة العزل المستلهمة من تجربة صراع الهند الصينية، فأصبح عددها 520 مكتب في جويلية 1957 بعد أن كان 30 فقط نهاية سنة 1955، وارتفع العدد إلى 641 في نهاية 1959، وبلغ الذروة مطلع سنة 1961 بعدد يناهز 697 مكتب و180 فرع، منها 20 قطاعيا (SAT)². ولا يفوتنا الإشارة إلى نموذج آخر لهذه المكاتب، وهو الفرق الإدارية الحضرية (SAU) التي أقيمت في ضواحي المدن التي يصل تعداد سكانها إلى 100000 نسمة ثم إلى 30000 نسمة، بموجب القرار الصادر في 27 نوفمبر 1956 ومثيله الصادر في 27 جويلية 1957، وكان عددها في نهاية الثورة (ماي 1961) 27 مكتب، منها 12 في الجزائر العاصمة وحدها³.

1-Mostefa Khiati, les camps de regroupement durant la guerre de libération 1954-1962, Editions Houma, 2014, p,78.

2-NouraOmouri,op, cit, p, 385.

- SAT : Sections administratives territoriales.

- SAU : Section administratives urbaines .

NouaraOmouri, op,cit,pp,383-395

3-Claude Collot, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale, Editions OPU, 1987, pp, 145-159.

وبلغ عدد الضباط القائمين على خدمة مكاتب الفرق الإدارية المختصة ما يقارب 800 ضابط، اشتغلوا في 270 مقر تعرف بـ (البرج)، وقد استعان هؤلاء الضباط في مهامهم الأمنية إضافة إلى الأطقم الإدارية بفرق شبه عسكرية من الأهالي (suppletifs)، اتخذت لها مسميات تختلف حسب طريقة تشكيلها ومهامها، هي: فرق المخازنية، فرق الدفاع الذاتي، فرق الحركي، وقد تطور تعداد أفرادها ليصل في نهاية الثورة إلى 23000 بالنسبة لفرق المخازنية و60000 لجموعات الدفاع الذاتي و58000 لسلك الحركي¹.

لقد استمرت فرق (SAS) في إدارة مهامها الإدارية والأمنية إلى غاية اتضاح معالم فكرة استقلال الجزائر، حينها شرعت السلطات الفرنسية في إدخال بعض الإصلاحات على هذا الجهاز، فقلصت من عدد هذه المكاتب، ليتراجع إلى 532 مكتب في نوفمبر 1961 ثم إلى 223 مكتب في جانفي² 1962، وبموجب مرسوم 1 فيفري 1962 تم تحويلها إلى جهاز آخر يحمل تسمية (مراكز المساعدة الإدارية) (CAA)، وقلص هذا المرسوم في مهامها حيث حجب عنها الدور العسكري، وفي 18 جوان 1962 تم حلها بصفة نهائية³.

مهام الفرق الإدارية المختصة:

إن الغرض الأساسي من بعث هذا الجهاز هو التقرب من الأهالي ومراقبتهم، ومحاولة عزلم عن الفعل الثوري، لذلك فبمجرد الاستقرار بالمركز(البرج) يشرع ضابط المكتب في وضع جرد شامل للمعطيات الجغرافية والبشرية والاقتصادية للإقليم الذي يخضع لإشرافه (جغرافيته الطبيعية، البشرية والاقتصادية، الجمعيات الكشفية والنقابية وقدماء المحاربين، الحركات الدينية، النخبة التقليدية والمعاصرة، الأحزاب المعتمدة والحركات السرية، التأثيرات الخارجية، الانتخابات، طبيعة الاحتجاجات السابقة، الحالة السياسية منذ أول نوفمبر، الحالة النفسية للسكان، التركيبة القبلية، التنظيم الإداري الحالي، القضاء العرفي،

1-Benjamin Stora, Algérie, histoire contemporain 1830-1989, Editions casbor, alger,2004, pp,198-199 .

2-Maurice faivre , les francais musulmans dans la guerre d'Algérie, in, guerre mondiale et conflits contemporains, n° 177, janvier 1995 , editions PUF , Paris, p 151.

3-GregorMathias ,op, cit, p,385.

مخطط المنشآت الإدارية والاقتصادية، المدارس، نقاط الماء، حالة الطرقات)¹، وكل ما من شأنه أن يفيد في مراقبة السكان والتأثير عليهم. وعلى العموم يمكن تصنيف مهام مكاتب (SAS) على النحو التالي:

- مهام ذات صبغة مدنية:

تتلخص في الجانب الإداري والاجتماعي، ففي المجال الأول تبدو علاقة مكاتب (SAS) بالإدارة وثيقة ومتنوعة، وتعنى أساسا بالوثائق التي لها ارتباط مباشر بمعرفة السكان ومراقبتهم، وعليه يسارع ضباط هذه الفرق إلى تنصيب ملحقات إدارية تعمل تحت إشرافهم، وتهتم بتوطيد الإدارة الفرنسية في المناطق الريفية والنائية كمرحلة أولى ثم مراقبة سكان هذه المناطق في مراحل لاحقة.

ففي المجال الإداري تهتم مكاتب (SAS) وفروعها باستصدار وثائق الحالة المدنية، كشهادة الميلاد والتصريح بالوفاة وبطاقة الهوية وبطاقات الإحصاء، إضافة إلى وثائق أخرى لتصريف الشؤون اليومية للسكان، كالتصريح بالسفر وتراخيص العبور ورخص نقل المواد الغذائية، كما تهتم أيضا بتنظيم الانتخابات عبر مراحلها المختلفة من الإعداد إلى الإشراف على العملية إلى توثيق نتائجها النهائية². ونسرد في هذا المقام شهادة حية لضابط مكتب بنواحي (عين البيضاء) بالشرق الجزائري، يوضح من خلالها أحد جوانب مهمة مكاتب (SAS) فيقول: "... تهتم بكل شيء في حينها، نخصي الأشخاص ونعطهم بطاقات للتأكد من هوياتهم... ويتم ذلك بعد التحديد الجغرافي للإقليم وإعطاء أرقام للمشاتي والأقسام التي تقع في نطاقه... نخصي كل شيء: العباد، المواشي، وحتى الدواجن..."³.

إضافة إلى المهام الإدارية السابق ذكرها وكل هذا الجهاز بمهمة ذات طابع اجتماعي، الهدف منها التقرب من الأهالي وبث الدعاية في أوساطهم، خاصة وأن مرسوم 4 سبتمبر 1959 جعل من ضابط مكتب (SAS) ممثلا لرئيس الدائرة في إقليم البلدية التي تحتضن المكتب، وتتلخص مهمته في تسهيل مهام رؤساء البلديات وتجسيد برامجها التنموية على أرض الواقع⁴.

1-NouaraOmouri, op,cit,pp,383-395.

2-CAOM ,157, bulletin mensuel de pacification.

3-Nicolas d'Andoque,1955-1962 guerre et paix en algérie l'épopée silencieuse des SAS, Edition S.P.I , Paris,1977,p,1.

3-Gregor Mathias, op, cit, p, 6.

4-Nicolas d'Andoque, op, cit, p, 95.

وتتلخص المهام الاجتماعية في المساعدات الغذائية والحاجيات التي تتكرم بها مكاتب (SAS) من حين لآخر على المحتاجين من الأهالي، وهي لا تزيد عن بعض الألبسة وأقساط زهيدة من الحبوب أو الدقيق، توزع بصورة غير منتظمة ولا تفي بالحاجة في جميع الأوقات، بل قد تنقطع لفترات زمنية طويلة بسبب عدم التزام الهيئات الوصية بصبب المخصصات المالية المرصدة لهذا الغرض.

يذكر الضابط (N.d'Andoque) في معرض حديث عن وضعية ساكنة الريف الجزائري بأن "المسغبة كانت أولوية أولوياتنا وستبقى كذلك إلى النهاية..."¹ ويخص حالة بعينها بأحد مشاتي (عين البيضاء) بالشرق الجزائري، حيث استفسر عن مصير أحد الأسر التي زارها في وقت سابق، فجاءه الرد بأنها هلكت عن آخرها، يقول المعني "اعتقدت أن السبب كان وباء ما، إلا أن الأمر ليس كذلك، إنه الجوع بكل بساطة، فبعد موسم فلاحى ضعيف، لم يصبح بالإمكان توفير "الكسرة" الغذاء الوحيد للبقاء على قيد الحياة، فكان مصير هذه الأسرة الموت في صمت، وحتى الجيران لم يكن بمقدورهم تقديم المساعدة، لأنهم يعيشون نفس الظروف..."².

ومن أكبر المهام التي أسندت إلى المكاتب (SAS) في المجال الاجتماعي نجد مهمة ترقية الوضعية الصحية ووضعية التمدن في الوسط الريفي، وكلتاها عرفتا إهمالا واضحا لفترات زمنية طويلة، حيث تشير بعض الإحصائيات عشية اندلاع الثورة الجزائرية بأن التغطية الصحية كانت ضعيفة جدا، (1851 طبيب، 660 قابلة، 661 صيدلي، 462 طبيب أسنان، 149 مشفى)، معظم هذا الطاقم والهياكل يتواجد في المدن الكبرى (1145 طبيب)، في حين يبقى الريف والمناطق الداخلية محروما من هذه الخدمات (من 4 إلى 8 أطباء لكل 100000 ساكن) حسب المناطق³ والأمر نفسه يقال بخصوص قطاع التعليم والتكوين، حيث أن فئة الشباب دون العشرين سنة في بداية الثورة تمثل 55% من مجموع السكان، وهي فئة كان من المفروض أن تكون على مقاعد الدراسة، إلا أن ذلك لم يحدث، فنسبة الأمية عند الرجال تمثل 95% وعند النساء 98%، وكان طفل واحد من الأهالي من بين 6 أطفال تمنح

1-Nicolas d'Andoque, op, cit, p, 38.

3-Collette et Francis Jeanson, l'Algérie hors la loi, Editions , ANEP,2006 , pp, 190-191.

له فرصة الدراسة، وبنيت واحدة من 16 بنت تتحصل على هذا الامتياز، وفي المناطق الريفية تصبح النسبة واحد إلى 60 وأحيانا تنعدم تماما¹.

الوضع المزري في القطاعين الصحي والتعليمي كان من أولويات مكاتب (SAS)، ففي القطاع الأول وفرت خدمة تعرف ب(المساعدة الطبية المجانية)² (AMG) ، حيث هيئت قاعات لهذا الغرض في معظم مزار (SAS) تقدم بعض الخدمات الصحية البسيطة: الحقن ومعالجة الجروح وتوفير بعض مسكنات الألم، والفحوصات الطبية. وتعتمد مكاتب (SAS) في هذا المجال بصورة شبه تامة على ما تقدمه الوحدات العسكرية المتواجدة بالإقليم من وسائل ومعدات وطاقم طبي³.

الوضع نفسه يتحلى في قطاع التعليم، من حيث قلة الهياكل والوسائل والطاقم البشري، وازداد الوضع تعقيدا بعد انسحاب معظم العاملين في هذا القطاع نحو المدن بسبب ظروف الثورة. فكان أمام ضباط مكاتب (SAS) تحدي هذا الوضع المزري باستغلال ما هو متاح من إمكانيات (اعتمادات مالية للمجموعات المحلية، اعتمادات مالية توفرها المؤسسة العسكرية، وسائل متواضعة. طاقم بشري عسكري، متطوعون وغيرها)، إلى درجة أن عملية التدريس تمت في بنايات هشة وفي الخيم العسكرية، وأحيانا في العراء مثلما ورد في شهادة الضابط (G.vincent)⁴.

مهام ذات صبغة سياسية وعسكرية:

المهام المدنية السابق ذكرها، من خدمات إدارية واجتماعية ما هي إلا مقدمة لمهام أخرى أكثر أهمية، فالعملية التوثيقية وما يصاحبها من خدمات اجتماعية إنما الهدف منها: مراقبة السكان والتأثير عليهم ببيكولوجيا ومن ثمة عزلم عن الفعل الثوري. وهي قناعة ترسخت لدى السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية منذ بدايات الثورة، بعد أن أدركت مدى شعبية الثورة وبعد أن تغلغل بعض الضباط العسكريين المحسوبين على مدرسة الهند الصينية في مستويات حساسة للمؤسسة العسكرية الفرنسية في الجزائر، وكذلك بعد صدور قانون حالة الطوارئ في مارس 1955 وقانون الصلاحيات الخاصة في مارس

1-Michel Cornaton, les camps de regroupement de la guerre d'Algérie, Editions l'Harmattan, Paris, 1998, p. 58.

2-AMG, assistance medicale gratuite.

3-Gregor Mathias, op, cit, pp, 68- 73.

4-Ib, id, p, 77.

من السنة الموالية، وهو ما أطلق يد (Lacoste) ويد العسكريين في ممارسة كل أنواع الاختراق والحرب النفسية في الأوساط الشعبية المؤيدة للثورة.

وتبعاً لهذا التوجه، وجدت السلطات الفرنسية المعنية بالحرب المضادة (la guerre contre révolutionnaires)¹ في مكاتب (SAS) والمكتب الخامس والمكتب الثاني الأجهزة الأكثر أهلية للحصول على المعلومات والحرب النفسية والترهيب والإغراء وبث العمالة، وغيرها من الوسائل والأساليب المشروعة وغير مشروعة.

فالفرق الإدارية المختصة وبمحكم معرفتها وقربها من الأهالي، شاركت بفعالية في الحرب المضادة، ليس فقط من جهة البحث عن المعلومة ومراقبة الساكنة، بل من جهة الكشف عن التنظيم السياسي للثورة (OPA)² وتفكيكه، وبث العمالة وتشكيل فصائل الدفاع الذاتي (GAD)³ والحركي، والأكثر من ذلك المشاركة في المهمات القتالية، وكان ضباط (SAS) في كثير من الأحيان يرصدون مبالغ مالية للمهمات الاستخبارية مثلما حصل مع ضباط (SAS) (أم جران) الذي كان يدفع للمخبرين أجرا يظاهي 5000 فرنك قسماً، إلا أن أشهر الطرق للحصول على المعلومة هي: المخادثة وتنظيم السهرات والتواجد في الولاء⁴.

فرق (SAS) في صلب إستراتيجية التجميع:

كانت السلطات الفرنسية منذ البدء على يقين تام بوجود احتضان شعبي للثورة، وتبعاً لذلك أصبحت القواعد الشعبية للثورة في مناطق اندلاعها وفي كل الجزائر فيما بعد موضع استهداف على أكثر من صعيد: الترحيل القسري، التجميع، المراقبة، الدعاية والحرب النفسية. وفي هذا السياق ظهرت فكرة تحويل المناطق غير الآمنة إلى مناطق محرمة، حيث يتم تهجير ساكنة الريف الجزائري من قراهم ومداشرهم النائية وتجميعهم في مناطق مكشوفة تقع في الغالب على الطرق الرئيسية أو بالقرب من ثكنات الجيش

1- الحرب المضادة هي الإستراتيجية العسكرية التي تبنتها قوى الاستعمار في مواجهة للثورات الشعبية، وتستهدف القواعد الشعبية التي تشكل الوعاء الحاضن للثورة، وذلك بالتقرب منها ومراقبتها وعزلها وكانت فرنسا قد جرت هذه الإستراتيجية في الهند الصينية، ولكنها عرفت عصرها الذهبي في الجزائر أثناء الثورة التحريرية.

2- OPA , organisation politico-administrative, liée à l'AL N.

3-GAD, groupe d'autro-défence.

-Gregor Mathias, pp, 112-113.4

الفرنسي. وتقدر الاحصائيات الرسمية عدد الذين تم ترحيلهم بحوالي 2157000 نسمة تم تجميعهم في حوالي 2600 محتشد. واللافت أن هذه العملية تزامنت مع تعاظم دور مكاتب (SAS) وانتشارها في ربوع الريف الجزائري، وقد وجدت هذه المكاتب بمعية المكتب الثاني والمكتب الخامس في المحتشدات الحقل المناسب لتنفيذ إستراتيجية العزل والحرب المضادة، بدءا بمراقبة الساكنة إلى الدعاية عن طريق الخدمات الاجتماعية إلى الحرب النفسية والعمل العسكري البحت.

المهام الإدارية الرقابية:

استنادا لقرار إنشاء مكاتب (SAS) في 26 سبتمبر 1955، الذي يسند مهمة تأطير الوحدات الإدارية في الوسط الريفي لضباط هذه المكاتب، واستنادا للمرسوم الصادر في 28 جويلية 1957 الذي يعطي صفة ضابط الشرطة القضائية لنفس هؤلاء الضباط، فإن كل المسائل المرتبطة بالمحتشدات كانت من اختصاص ضباط الفرق الإدارية المختصة، من الترحيل إلى اختيار مواقع التجميع إلى الإشراف والتسيير¹.

وكانت أولى المهام التي تحملت بها فرق (SAS) في المجال الإداري هي: تحديد هوية الأشخاص وإحصائهم، عن طريق استصدار وثائق عديدة لصالح المرحلين كبطاقة الإحصاء، رخص السفر نحو الداخل والخارج، رخص الخروج من المحتشد، رخص الإيواء، رخص نقل وتخزين المواد الغذائية، وغيرها من الوثائق المرتبطة بالجانب الإداري. وتعد العملية التوثيقية السابقة مقدمة لعملية المراقبة التي تمس ساكنة المحتشد ومحيطه أيضا، من حيث تتبع حركة الأفراد ومراقبتها، ومعرفة هوية الأشخاص المقيمين بالمحتشد والوافدين إليه، حتى الأحياء والمسكن والخيم مسها هذا النظام، بوضع علامات وأرقام تسمح بمراقبتها والوصول إليها بيسر وسرعة².

وتتم عملية المراقبة عبر البوابات المقامة في مداخل المحتشد التي تضم في الغالب نقاط مراقبة (poste de police)، وأيضا بواسطة التساريج والرخص السالف ذكرها، وكذلك عن طريق المطابقة الدورية للسكان مع البطاقة المتوفرة لمكتب (SAS).

1-Gregor Mathias, pp, 26-27.

2-ibid, pp.110.

المهام الاجتماعية والاقتصادية:

إضافة إلى العمل الإداري السابق ذكره تحملت الفرق الإدارية المختصة مهام ذات صبغة اقتصادية واجتماعية، كانت على قدر كبير من الأهمية والخطورة، والسبب في ذلك هو الأزمة التي أصابت عالم الزراعة، وتربية الماشية في المناطق التي شهدت عمليات الترحيل القسري للسكان وتجميعهم في المحتشدات، فقد أدت سياسة تحريك هؤلاء السكان في محيطهم القريب أو تهجيرهم إلى مناطق بعيدة وإعلان مواطنهم الأصلية كمناطق محرمة، أدت إلى حرمانهم جزئيا أو كليا من استغلال أراضيهم، وبالتالي فقد انهم لمصدر رزقهم الأوحده (الفلاحة، تربية الماشية)، حتى أن بعض التقارير الرسمية أشارت إلى تراجع قطع الماشية إلى الثلثي¹.

وقد لخص الجنرال² Parlange المسؤول الأول عن سياسة التجمع هذا الوضع قائلا«... على المستوى الاقتصادي كان لعمليات الترحيل آثارا سيئة ، ترجمت على أرض الواقع بفقر مدقع... ولكن على الأقل كان اقتصاد الأسرة المهش والمتذبذب يؤمن الحدود الدنيا من الحاجيات ... لقد قمنا بعملية تجميع للفقر، وحولناه إلى ظاهرة مزمنة ومرعبة... مصادر العيش اندثرت، قطعان الماشية اختفت، القطاع الغابي تضرر... وسائل الإنتاج أصبحت تحت طائلة الإهمال والضياع...أراضي بعيدة، حيوانات بيعت، إنه الخراب التام، المرحلون الذين أصبحوا يعيشون هذا الوضع المزري يحملوننا المسؤولية، ويتظنون منا أن نوفر لهم ظروف العيش المقبولة...»³.

هذا الوضع الاقتصادي المزري إضافة إلى الأمراض والأوبئة وانعدام التمدرس، كلها تحديات كان على جهاز الفرق الإدارية المختصة رفعها وإيجاد الحلول لها بما تتوفر من وسائل وإمكانات، والبداية كانت بمحاربة الجوع عن طريق توزيع بعض المساعدات الأولية، حددتها بعض التقارير والشهادات الحية بـ 11 كلف من الشعير للفرد البالغ في الشهر، والبعض بـ 10 كلف من القمح، والبعض الآخر بـ 900 غرام

1-Charles Robert Agéron, une dimension de la guerre d'Algérie , les regroupements de population, in Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie ,Edition, Complexes,2001, p, 332.

Michel Cornaton, op, cit, p, 93

2- Guston Parlange، ضابط للشؤون الأهلية عين مسؤولا مدني وعسكري على منطقة الأوراس النامشة عام 1955، ثم المسؤول الأول عن المفتشية العامة للمحتشدات والسكان IGRP في نهاية سنة 1959.

3 -Michel Cornaton, op, cit, p, 93

من الفريضة، وكانت هذه المساعدات غير رسمية وتخضع في الكثير من الأحيان لإرادة ومزاج القائمين عليها، مما يؤدي إلى انقطاعها المفاجئ أو استعمالها كوسيلة للضغط والدعاية¹.

وبمرور الوقت اقتنعت السلطات الفرنسية المعنية وعلى رأسها المندوب العام(Delouvrier)²بضرورة الانتقال إلى طرق أخرى تتجاوز الدعم المباشر، وتسمح باستفادات محدودة من بعض المساحات الزراعية وإطلاق ورشات في قطاعات مختلفة (بناء، أشغال عمومية، أشغال غابية، استصلاح الأراضي)كحل جزئي ومؤقت لامتنصاص البطالة، وجعل قاطني المحتشدات يعتمدون على أنفسهم أكثر فأكثر، وشملت هذه الورشات أشغالا متنوعة كإصلاح وتهيئة الأراضي، إصلاح وشق الطرق، بناء المساكن، خاصة بعد أن أدمجت هذه المشاريع في البرنامج التنموي المعروف بمشروع قسنطينة الذي أعلنه الجنرال (DeGaulle). وقد جاء ذكر نماذج من هذه الورشات والمشاريع في تقارير ضباط مكاتب (SAS) كتقرير ضابط المكتب المسؤول عن محتشد " عين لخلو" المؤرخ في شهر جوان 1960، الذي ذكر بأن مشروع بناء 461 مسكن وفر العمل لحوالي 350 عائلة، وتقرير ضابط مكتب "بوداوا" الذي أورد بأن المشاريع المسجلة بين أوت 1957 وأفريل 1958، شملت شق وإصلاح 4 طرق شغلت ما بين 53 الى 129 عامل³. وعن انقطاع الأشغال يذكر ضابط آخر بأن الغلاف المالي المقدر بـ170 مليون فرنك قسم لم يصل منه سوى 20 مليون⁴.

وعلى العموم فإن الدعم المباشر الذي كانت تقدمه مكاتب (SAS) ومختلف المشاريع التي سطرتمها في المحتشدات وفي محيطها، وحتى المساحات الزراعية التي وضعت في خدمة قاطني المحتشدات، كلها لم ترق إلى المستوى الذي يحل مشكلة الجوع والبطالة في مراكز الحشد، ولم يؤسس إلى تنمية حقيقية تبعد سكان هذه المراكز عن دائرة الفقر.

الظروف الاقتصادية السابقة انعكست على الأوضاع الاجتماعية، التي كانت أصلا متردية، فالجوع والأمراض وارتفاع نسبة الوفيات في أوساط المحتشدين، وبالأخص فئة الأطفال، هي ظواهر ملازمة

1-Michel Cornaton, op, cit, p, 73.

2 PaulDelouvrier: المندوب العام الذي عينه الجنرال de gaulle لإدارة الشؤون المدنية للجزائر في 12 ديسمبر 1958.

3-Michel Cornaton, op, cit, p, 134.

4-Ib. Id , p, 96.

لكل مراكز الحشد. فليس غريبا أن يركز (Michel Rocard)¹ في تقريره الذي ظهر إلى العلن سنة 1959 على سوء التغذية وغياب الحد الأدنى من الرعاية الصحية².

وهذه أمثلة من تقريره:

- في محتشد بحوض الصومام يضم 900 طفل تأخذ الموت طفلا كل يوم.
- في محتشد بمنطقة الونشريس يضم 600 طفل تأخذ الموت 3 أطفال كل 4 أيام³.
- في مزرعة ميشال (ferme michel)⁴ نسبة الوفيات في شريحة الأطفال تتجاوز 50% مع انتشار رهيب لمرض السل.
- في محتشد ببلدية المرح يضم 5200 فرد، توفي 250 فرد في ظرف شهر واحد، ويعاني 30% من سكانه من مرض السل القاتل.
- في إقليم (إغزر أمقران)، ذكر المسؤول عن الخدمة الصحية: بأن الأطفال ما دون 4 سنوات يوجدون في حالة من النحافة الشديدة، وأن معظمهم يموتون بعد نقلهم إلى المستشفيات.
- في محتشد آخر، يذكر أحد الرجال الدين (Jacques Beaumont) بأنه كان شاهدا على موت 5 أطفال بسبب الجوع، وأن السادس كان يحتضر بين أحضان أمه، وأن المرضة أقرت له بأن سوء التغذية تحيل الأفراد إلى مجرد هياكل عظمية⁵.

وعن الجوع يذكر (M.Rodhain) مقرر جمعية (Secours Catholique) في شهادة له بأن "... الدعم الذي كان الجيش الفرنسي يقدمه للسكان انقطع منذ مدة ، وأن المرضة القائمة على

1- Michel Rocard رئيس حكومة فرنسية سابق، أعد تقريره هذا في إطار بعثة طلابية كلفت باستطلاع أوضاع المرحلين بسبب ظروف الحرب.

2-Michel Cornaton, op, cit, p, 126.

3-op.cit.

4-ضيفة لأحد المعمرين حولت إلى محتشد.

5-Michel Cornaton, op, cit, pp, 96-97.

خدمة المركز أسرت له بأن السكان شرعوا في تناول الحشائش لمقاومة الجوع...¹ وهذه الشهادة ليست الوحيدة بل تكررت في العديد من المواقع .

وقد عملت مكاتب الفرق الإدارية المختصة وملحقاتها في المناطق الريفية والمحتشدات على معالجة هذا الوضع عن طريق بعض الخدمات، كخدمة (المساعدة الصحية المجانية) (A.M.G) وتنشيط عملية التمدرس، وفتح بعض الورشات في البناء والأشغال العمومية، معتمدين في ذلك على هيئات إدارية وتقنية موجودة من قبل أو مستحدثة، كمصلحة (الموارد البشرية والشؤون الإدارية) (S.P.A.A) و(محافظة السكن والبناء الريفي) (C.R.H.R) و(مصلحة حماية وتهيئة التربة) (S.D.R.S) و(صندوق المساعدة للحصول على الملكية والاستغلال الريفي) (C.A.P.E.R) و(مديرية المصالح الفلاحية) (D.S.A)، وحتى القطاع العسكري ساهم في المهمات الاجتماعية عن طريق انتداب أطره الطبية والتعليمية، وعن طريق مخصصات مالية تحت عنوان (أشغال لفائدة البلديات) .²

المهام السياسية والعسكرية:

في هذا السياق، تعتبر المهام الإدارية والاجتماعية السابق ذكرها غطاء للمهمة الأساسية التي أنشئت من أجلها الفرق الإدارية المختصة، وهي تحديد هوية الأشخاص والتقرب منهم ومراقبتهم والتأثير عليهم ببيكولوجيا، وبالتالي عزلهم عن المسعى الثوري .

وقد عملت فرق (SAS) بالتعاون مع المكتب الثاني والمكتب الخامس على البحث عن المعلومة و بث الدعاية ، وكانت المحادثة و الزيارات الودية هي الطريقة الشائعة لتحقيق هذا الهدف، يذكر (Jean Marie Breton) ضابط (SAS) بمركز (عكاز) بالجنوب الوهراني شهادة يعدد فيها النشاطات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية التي كان ينفذها في مراكز الحشد الواقعة تحت إشرافه، ثم يعرج على الدور السياسي فيقول: " في الحقيقة جزء كبير من وقتي أخصصه للعلاقات العامة، لقاءات

1-Michel Rocard , op.cit,p,96.

2-Pierre Vidal Naquet ,op.cit , p,140.

متنوعة، محادثات في الساحات العمومية وفي مقار البلديات، زيارات لبعض الخواص، حفلات المشوي، ...أخصص نصف يوم أسبوعيا للتعامل مع الناس ...¹.

ويسرد ضابط (SAS) آخر (Alain Maillard) شهادة مشاهمة فيقول: " أقوم بعد الزوال بتنظيم لقاء في النادي العسكري مع زعماء المداشر المتواجدين بالمتشدد، ومستشاري البلدية والمدعوان (محمد) و(سعيد)، وذلك من أجل الشرب والتحدث وتنشيط العملية البسيكولوجية، وهو الأهم في نظري. هذه المهمة تسند الى (محمد) الذي يتولى اقناع الحاضرين بالانخراط في مسعى السلطة الفرنسية، والتخلي عن "الفاقة" الذين لا يأتي من وراءهم سوى القتل والفاقة ... ونظرا لكونه "فلاقا" سابقا ومعرفته الجيدة بالظروف السائدة فان مهماته في العمل البسيكولوجي كثيرا ما تلاقي النجاح...².

وزيادة على اللقاءات والمحادثة المباشرة، تستعمل فرق (SAS) وسائل متعددة، منها على سبيل المثال: بث الخطب الدعائية والأناشيد بواسطة مكبر الصوت في الساحات العمومية وعبر الممرات، وكذلك عن طريق السهرات بعرض الأفلام الحائطية التي تذكر بأجماد فرنسا وتظهر قوتها الحضارية والعسكرية. ويزداد النشاط الدعائي والسياسي زمن الانتخابات، لكونها تشكل ميدانا خصبا للدعاية³.

ولا تكتفي فرق (SAS) في المحتشدات بالدور السياسي بل تتجاوزوه الى العمليات العسكرية، مستخدمة في هذه المهمة فرقها شبه العسكرية كـ (المخازنية) أو (الحركى) أو (مجموعة الدفاع الذاتي). وقد تستعين بفرق عسكرية تابعة لوحدة الجيش الفرنسي المتواجدة بالإقليم، وبالأخص مصالح المكتب الثاني والمكتب الخامس المكلفة بالدعاية والحرب النفسية.

تبدأ المهمة الأمنية في كل المحتشدات بالإجراءات الاعتيادية اليومية كالحراسة ليلا ونهارا، مراقبة السكان عند الدخول أو الخروج من المتشدد، فرض منع التجوال ليلا، وغير ذلك من الإجراءات المرتبطة بالمسائل الأمنية. وغالبا ما يتعدى الأمر مسألة الحراسة والمراقبة، فمصالح (SAS) تسعى دائما لجمع المعلومات ومحاولة تفكيك خلايا جيش وجبهة التحرير المندسة داخل المحتشدات أو تلك التي تنشط في

1-Maurice Faivre,op.cit,p,119.

2-Alain Maillard De Morandais, l'honneur est sauf, Editions du seuil, Paris, 1990 ,p,280.

3-Gregor Mathias,op.cit,pp.53-56.

محيطها¹ وهذه شهادة لأحد ضباط (SAS) (De Mollan Henri) تصف بعض أوجه النشاط العسكري داخل أحد المحتشدات بضواحي (سيدي عيسى) فيقول: "... نعين مسؤولا على المركز، تساعد في المهمة الأمنية مجموعة من الدفاع الذاتي التي تتوفر على أسلحة خفيفة ... ساعة منع التجوال تحدد بالاتفاق مع مسؤول المركز، والفرقة العسكرية يمكن أن تقوم بدوريات أو تنصب الكمائن في محيط المحتشد ...². وقد يصل الأمر حد استعمال أساليب غير قانونية وغير انسانية كالمداهمة والاعتقال والاستجواب واتلاف الأغراض والممتلكات. والأكثر من ذلك التعذيب والاعتداء على الأعراس، بل حتى القتل.

يذكر أحد المجندين في مكتب (SAS) (Jaques Pucheu) بأنه تعرف على سكرتير مكتب (SAS) ب أحد المحتشدات بضواحي (خنشلة) فحدثه: "... بأن غرفة التحقيق كانت شغالة ليلا ونهارا ... وأن العديد من السجناء يتم التخلص منهم بعد تعذيبهم ذبحا، ورميهم في الشعاب القريبة...³.

الخاتمة:

وفي الختام نؤكد أن مكاتب الفرق الإدارية المختصة المشهورة في الأوساط الشعبية الجزائرية بـ (لصاص) هي في حقيقة الأمر صورة طبق الأصل للمكاتب العربية التي أنشئت في بداية الاحتلال، مع فارق في الإمكانيات المادية والبشرية، حيث تمتعت فرق (SAS) بإمكانيات معتبرة، رصدت لهدف تفويض المسعى الثوري، إلا أن هذه المهمة لم تُكَلَل بالنجاح لكون العملية في عمومها لم تكن بريئة، كما أن الإصلاحات التي تمت في هذا الإطار كانت غير ذات فائدة، وجاءت متأخرة جدا.

1-Noara Oumouri,op.cit,pp,385-388.

2-Maurice Faivre,op.cit,p,111.

3-Pierre Vidal Naquet,op.cit,pp,63-64.